نحو منظومة وطنية لحماية العمال الزراعيين وتعزيز استدامة التشغيل في فلسطين

الباحث: م. مؤيد دراغمة

2025/2026

يأتي هذا الكتيب بعنوان «**نحو منظومة وطنية لحماية العمال الزراعيين وتعزيز استدامة التشغيل في فلسطين**» استجابةً لحاجة وطنية ملحّة لتطوير إطار شامل ينظّم بيئة العمل الزراعي، ويعزّز الحماية الاجتماعية، ويواجه الهشاشة المتزايدة التي تعاني منها الفئات العاملة في هذا القطاع الحيوي. ويقدّم الكتيّب تحليلًا معمّقًا وتشخيصًا دقيقًا لجذور التحديات، وصولًا إلى توصيات سياساتية قابلة للتطبيق تسهم في صون كرامة العاملين وتعزيز استدامة الإنتاج الزراعي.

وقد أُعد هذا العمل ضمن متطلبات مشروع **تحسين سبل العيش والأمن الغذائي ونمو اقتصادي مستدام في الضفة الغربية وقطاع غزة**، الذي تنفذه **جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)** بتمويل من **مكتب الممثلية الهولندية (NRO)**، وبالشراكة مع **المركز الفلسطيني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية (ESDC) و اتحاد الجمعيات التعاونية الزراعية في فلسطين (PACU)**، و بالتنسيق و التعاون مع **وزارة الزراعة (MoA)**.

قدّمه الباحث: م. مؤيد دراغمة

2025/2026

PARC 1983 الإغاثة الزراعية الفلسطينية
ESDC المركز الفلسطيني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية Economic & Social Development Center of Palestine
وزارة الزراعة
Government of the Netherlands

ورقة سياسات وطنية لحماية وتشغيل العمال الزراعيين في فلسطين

ضمن مشروع: تحسين سبل العيش، والأمن الغذائي، والنمو الاقتصادي المستدام في الضفة الغربية وقطاع غزة – فلسطين (NRO)

التاريخ: آب / 2025

الجهة المنفذة: مؤيد دراغمة

الملخص التنفيذي :

تُسلط هذه الورقة الضوء على واقع العمال الزراعيين في فلسطين، الذين يشكلون إحدى أكثر الفئات هشاشة في سوق العمل، نتيجة لغياب إطار قانوني وتنظيمي متخصص يُنظم طبيعة العمل الزراعي الموسمي واليومي. فرغم وجود قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000، إلا أنه لا يُغطّي الخصوصية الزراعية من حيث أنواع العقود، الأجور، التأمين، وساعات العمل، مما أدى إلى توسّع العمل غير الرسمي واستفحال مظاهر الاستغلال وضعف الحماية القانونية والاجتماعية.

توصي الورقة بضرورة تطوير إطار قانوني تطبيقي مرن عبر ملحق أو لائحة تنفيذية متخصصة بالعمل الزراعي، وتعزيز دور مؤسسات القطاع في الرقابة والتفتيش، وتمكين التعاونيات والنقابات الزراعية من الدفاع عن حقوق العمال. كما تؤكد على أهمية إدماج النوع الاجتماعي، وتحفيز القطاع الخاص على الالتزام بمعايير العمل اللائق، وربط الدعم والتمويل الزراعي بالامتثال لهذه المعايير.

إن تبنّي هذه التوصيات من قبل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني يُعدّ خطوة استراتيجية نحو تنظيم العمل الزراعي وتحسين شروطه وضمان كرامة العاملين فيه، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الغذائي الوطني.

الخلفية والسياق العام

القطاع الزراعي الفلسطيني يواجه تحديات مزدوجة: من جهة الحاجة لتعزيز الإنتاجية وجودة المحاصيل، ومن جهة أخرى حماية حقوق العمال وضمان استقرارهم الاقتصادي والاجتماعي. لذلك، فإن وضع سياسات واضحة وشاملة لحماية العمال الزراعيين ليس رفاهية، بل ضرورة استراتيجية لتحقيق استدامة القطاع الزراعي والحفاظ على توازن المجتمعات الريفية.

ويتميز القطاع الزراعي الفلسطيني بعدة خصائص:

1. الاعتماد على العمالة الموسمية والمحلية:

- غالبية الإنتاج الزراعي يعتمد على أيدي عاملة موسمية خلال فترات الحصاد أو الزراعة المكثفة.

- العمالة الموسمية غالباً ما تكون بدون عقود رسمية أو حماية قانونية كاملة، مما يعرض العمال لمخاطر اجتماعية واقتصادية.

2. التحديات الاقتصادية والاجتماعية:

- الأجور غالباً منخفضة وغير متسقة مع تكلفة المعيشة، مما يؤدي إلى ضعف الاستقرار المالي للعمال وأسرهم.

- محدودية فرص التدريب المهني والتنمية البشرية للعمال الزراعيين.

- ضعف الوعي بحقوق العمال بين بعض المزارعين وأصحاب المنشآت الزراعية.

3. التحديات الصحية والبيئية:

- التعرض المباشر للمبيدات والأسمدة الكيميائية دون وسائل حماية كافية.

- ضعف البنية التحتية الصحية في المناطق الريفية، بما يشمل خدمات الإسعاف والرعاية الأولية.

- عدم وجود برامج سلامة مهنية متكاملة لتقليل المخاطر البيئية والصحية.

4. البعد الجندري والاجتماعي:

- مشاركة المرأة في القطاع الزراعي محدودة، وغالباً محصورة في العمل اليدوي، مع قلة فرص الوصول إلى أدوار رسمية أو تدريبية.

- تشغيل الأطفال في بعض الحالات كجزء من دعم دخل الأسرة، ما يمثل انتهاكاً للقوانين الوطنية والدولية.

- الهجرة الموسمية أو الدائمة للعمال بحثاً عن فرص أفضل تؤثر على استقرار الإنتاج الزراعي المحلي.

5. الأهمية الاستراتيجية للعمال الزراعيين:

- يمثلون العمود الفقري لسلاسل القيمة الزراعية، حيث يسهمون مباشرة في الإنتاج والتسويق المحلي والإقليمي.

- تحسين حقوق العمال وظروف عملهم يرتبط بشكل مباشر بزيادة الإنتاجية واستدامة القطاع الزراعي.

- العمال المستقرون والمدربون يشكلون قوة دافعة للتطوير الزراعي، والتحول نحو ممارسات مستدامة صديقة للبيئة

أثر الوضع السياسي في فلسطين والحرب على غزة والإغلاقات على العمال الفلسطينيين

يشكل السياق السياسي الراهن أحد أبرز محددات هشاشة سوق العمل الزراعي في فلسطين. فقد أدت الحرب المستمرة على قطاع غزة، وتصاعد القيود والاغلاقات المفروضة على الضفة الغربية، إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال الفلسطينيين، لا سيما في المناطق الريفية والزراعية التي تعتمد على سلاسل إمداد وتسويق مترابطة بين المحافظات والأسواق المحلية والإسرائيلية.

1. تأثير الحرب على غزة (2023–2025) على العمال

• انهيار سلاسل التوريد والتسويق: تسببت الحرب في توقف شبه كامل للحركة التجارية بين قطاع غزة والضفة الغربية، ما أدى إلى كساد المنتجات الزراعية المحلية، وتراجع الطلب، وانخفاض حاد في الأسعار، الأمر الذي انعكس مباشرة على أجور العمال الزراعيين ومواسم التشغيل.

• تدمير البنية التحتية الزراعية: دُمرت آلاف الدونمات الزراعية في قطاع غزة، بما في ذلك البيوت البلاستيكية، شبكات الري، والمخازن، ما أدى إلى فقدان عشرات الآلاف من فرص العمل الدائمة والموسمية.

• نزوح العمال وفقدان مصادر الدخل: اضطر العديد من العمال إلى النزوح أو فقدان عملهم نتيجة الدمار والقيود الأمنية، مما رفع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة تجاوزت 75% في بعض المناطق الزراعية داخل القطاع.

• تأثيرات نفسية واجتماعية: أدت الحرب الطويلة إلى ضغوط نفسية ومعيشية على الأسر الريفية، خاصة النساء المعيلات اللواتي يعملن في الزراعة المنزلية أو التسويقية، ما زاد من هشاشتهن الاقتصادية والاجتماعية.

مثال: قرية تياسير في محافظة طوباس كانت تعتمد على العمالة في الداخل المحتل وبعد الحرب اصبح اكثر من 500 عامل بلا عمل وجلهم الان يعملون بالعمل الزراعي سواء داخل القرية ام في القرى المجاورة والاغوار.

2. الإغلاقات والقيود في الضفة الغربية

• القيود على الحركة والتنقل: الإغلاقات المتكررة ونقاط التفتيش العسكرية أعاقت وصول العمال إلى المزارع أو الأسواق، وأدت إلى ارتفاع تكاليف النقل وفقدان أيام عمل عديدة.

• تجزئة الأسواق المحلية: صعوبة التنقل بين المحافظات جعلت من الصعب تسويق المنتجات الزراعية، خاصة الخضروات الطازجة، مما تسبب في خسائر مباشرة للمزارعين والعمال.

• تعطيل العمالة الموسمية: كثير من العمال الذين يعتمدون على العمل الموسمي في مناطق الأغوار أو جنين أو طولكرم فقدوا فرص عملهم نتيجة القيود على التنقل والتصاريح.

• انخفاض الطلب على الأيدي العاملة الزراعية: مع ارتفاع تكلفة الإنتاج وتراجع المردود، قلّص العديد من المزارعين حجم مزارعهم أو توقفوا عن الزراعة الموسمية، مما خفّض من فرص التشغيل الزراعي بنسبة تتجاوز 30% في بعض المناطق وفق تقديرات محلية.

3. الأثر على العمال داخل الخط الأخضر

• فقدان تصاريح العمل: الحرب والإغلاقات أدت إلى إلغاء أو تعليق عشرات آلاف تصاريح العمل داخل إسرائيل، ما حرم آلاف العمال الزراعيين الفلسطينيين من مصدر دخلهم الرئيسي.

• التحول نحو العمل غير الرسمي: كثير من العمال الذين فقدوا تصاريحهم اتجهوا إلى العمل غير الرسمي في الداخل أو في مناطق «ج» دون حماية قانونية، مما فاقم معدلات الاستغلال وسوء المعاملة.

4. الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية العامة

• ارتفاع معدلات الفقر والبطالة: تشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن 60% من الأسر التي تعتمد على الدخل الزراعي تعيش تحت خط الفقر بعد عام 2024، خاصة في شمال الضفة وغزة.

• زيادة عمالة النساء والأطفال: مع فقدان المعيلين الذكور لفرص العمل، زادت نسبة النساء والأطفال المنخرطين في أعمال زراعية غير رسمية لتعويض الدخل.

• تراجع الاستقرار الاجتماعي: أدت البطالة، وارتفاع كلفة المعيشة، وتراجع الحماية الاجتماعية إلى ازدياد الهجرة الداخلية، وتفكك بعض الأنماط المجتمعية التقليدية في الريف الفلسطيني.

أهمية التدخل في ظل هذا السياق

• تعزيز الحماية الاجتماعية للعمال الزراعيين أصبح ضرورة وطنية ملحّة، خصوصًا في ظل تآكل فرص العمل الرسمية.

• دعم المزارعين والعمال المتضررين من الحرب والإغلاقات يجب أن يتم من خلال برامج متكاملة تشمل المساعدة النقدية، التدريب المهني، وإعادة تأهيل المزارع المتضررة.

• ضرورة دمج البعد الإنساني والإغاثي مع البعد التنموي، بحيث تُبنى التدخلات على رؤية طويلة الأمد تضمن الانتقال من الإغاثة إلى التعافي الاقتصادي المستدام.

• دعم سياسات التشغيل الزراعي يجب أن يُعتبر ركيزة لتعزيز الصمود الوطني، ليس فقط اقتصادياً بل اجتماعياً وسياسياً، من خلال تمكين المجتمعات الريفية وحماية الفئات العاملة الهشة.

تحليل الوضع الراهن للعمال الزراعيين في فلسطين

* الإطار القانوني والتنظيمي

• غياب إطار قانوني متخصص: قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 لا يتناول خصوصية العمل الزراعي الموسمي واليومي، بما في ذلك مدة العمل، الأجور الموسمية، وحقوق التأمين الاجتماعي.

• القصور في التنفيذ والرقابة: ضعف التفتيش ونقص الكوادر الميدانية واللوجستية يمنع التطبيق الفعلي للقوانين، ما يؤدي إلى انتشار العمل غير الرسمي والعقود الشفوية.

• ضعف آليات الشكاوى: لا توجد نظم فعالة لتقديم الشكاوى، خصوصا للعمال الموسميين والنساء، مما يترك العمال خارج الحماية القانونية.

الانعكاسات:

• انتشار الاستغلال وسوء تطبيق الحد الأدنى للأجور.

• صعوبة إثبات الحقوق في النزاعات.

• تعزيز الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

* العمل غير الرسمي والعقود الشفوية

• أكثر من 70% من العمال الزراعيين يعملون بدون عقود رسمية.

• العمل اليومي أو الموسمي غير الموثّق شائع، خاصة لدى النساء والعمال الموسميين.

الانعكاسات:

• غياب الأمان الوظيفي والحماية الاجتماعية.

- استغلال العمال بأجور منخفضة وساعات عمل طويلة.
- صعوبة تنظيم العمال ضمن أطر نقابية.

*** ضعف الرقابة والتفتيش**

- غياب وحدة تفتيش زراعي متخصصة: المفتشون الحاليون يعملون وفق مهام عامة غير متوافقة مع خصوصية العمل الزراعي.
- نقص الموارد: نقص المركبات والكوادر لتغطية المناطق النائية.
- ضعف التنسيق: لا يوجد بروتوكول بين وزارة العمل والزراعة للتعامل مع الانتهاكات.

الانعكاسات:

- تفشي الانتهاكات مثل تشغيل الأطفال، عدم دفع الحد الأدنى للأجور، وانعدام وسائل حماية العمال.

*** غياب الحماية الاجتماعية**

- حوالي 80% من العمال الزراعيين لا يمتلكون أي تأمين صحي، تقاعد، أو تغطية لإصابات العمل.
- هذه الهشاشة تزيد من اعتماد العمال على الأجور اليومية وعدم استقرارهم المالي.

*** ضعف التمثيل النقابي والتنظيم العمالي**

- قل من 10% من العمال الزراعيين منظمون نقابيًا.
- النقابات القائمة تعاني من ضعف التغطية الميدانية والتمويل، كما أن العمال يخشون الانضمام خوفًا من فقدان العمل.
- النساء غالبًا مستبعدات من العمل النقابي، رغم أنهن يشكلن نحو 35% من القوة العاملة الزراعية.

الانعكاسات:

- ضعف قدرة العمال على المطالبة بحقوقهم أو تحسين ظروف العمل.
- غياب آليات فعالة للرقابة والمساءلة.

*** التمييز الجندري**

- فجوة أجور بين النساء والرجال تصل إلى 20–30%.
- تعرض النساء للتحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي دون وجود سياسات حماية واضحة.
- محدودية الوصول إلى التدريب، التطوير المهني، وفرص القيادة في القطاع الزراعي.

الانعكاسات:

- تهميش النساء في سوق العمل الزراعي.
- استمرار العمل غير الرسمي والوظائف الهامشية.

*** أسباب اقتصادية واجتماعية**

- اقتصادية: هوامش ربح ضيقة، تقلبات أسعار المدخلات والمحاصيل، وغياب دعم حكومي منتظم.
- اجتماعية: انتشار العمل العائلي غير المأجور، ضعف الثقافة الحقوقية لدى العمال وصغار المزارعين.

الانعكاسات:

- استمرار العمل غير الرسمي.
- صعوبة تنظيم العمال ومطالبتهم بحقوقهم.
- زيادة الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية للعمال.

*** الأثر العام على القطاع**

- انخفاض إنتاجية العمل وجودة المحاصيل.
- تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني رغم أهميته في توفير الأمن الغذائي وفرص العمل الريفية.
- تعزيز الفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي في المناطق الريفية.

منهجية العمل

لتنفيذ السياسات المقترحة، تم اعتماد منهجية واضحة متعددة المراحل لضمان شمولية التشخيص ومشاركة أصحاب المصلحة وفعالية التطبيق:

التشخيص:

- إجراء مسح ميداني من خلال مجموعات مركزة لتحديد واقع العمالة الزراعية وظروف العمل.
- تحليل القوانين واللوائح الحالية وتحديد الثغرات القانونية والتنظيمية.
- جمع البيانات حول الأجور، الحماية الاجتماعية، التمثيل النقابي، والفجوة الجندرية.

التشاور والمشاركة:

- عقد ورش عمل وطنية ومحلية بمشاركة الوزارات المعنية، النقابات، المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- إجراء مقابلات فردية مع العمال وأصحاب المزارع لفهم التحديات العملية.
- تبادل الخبرات مع تجارب محلية وإقليمية ناجحة.

التصميم:

- صياغة سياسات واضحة وبرامج تنفيذية محددة.
- تطوير أدوات قانونية وإجرائية مثل نماذج العقود، كتيبات التوعية، وآليات التسجيل.

فيما يتعلق بتوصية إطلاق منظومة ضمان اجتماعي طوعي للعمال الزراعيين، لم تُعقد لقاءات مباشرة مع ممثلي هيئة التقاعد أو وزارة العمل المختصة بالاشتراكات الطوعية خلال فترة إعداد هذه الورقة. إلا أن التوصية تستند إلى مراجعة لتجارب سابقة اعتمدت فيها الحكومة نماذج اشتراك مرنة لمهن حرة (مثل السائقين والحرفيين)، إضافة إلى مخرجات ورش العمل التي عبّر فيها المشاركون من ممثلي النقابات والمجتمع المدني عن الحاجة الملحة لحماية اجتماعية للعاملين خارج العقود الرسمية.

توصي الورقة بفتح حوار تشاركي مع الجهات ذات العلاقة خلال 3 أشهر من اعتماد الوثيقة، بهدف بحث إمكانية تصميم

منظومة مرنة قابلة للتطبيق تأخذ في الاعتبار خصوصية العمل الزراعي وطبيعته الموسمية.

نتائج الورشات والمقابلات التشاورية:

*** غياب وحدة تفتيش زراعي متخصصة:**

• معظم المفتشين يعملون وفق مهام عامة لا تراعي خصوصية العمل الزراعي من حيث موسمية العمل، وطبيعة المزارع، وبعدها الجغرافي.

• لا يوجد تصنيف واضح للقطاع الزراعي كأولوية في خطط التفتيش السنوية.

*** نقص الكوادر البشرية والموارد:**

• أشار مفتش من وزارة العمل في جنين إلى أن «المفتش الواحد مسؤول عن مئات المنشآت والمزارع، ولا توجد مركبات كافية للوصول إلى المناطق النائية".

• الورشة أوصت بضرورة توفير وسائل تنقل وتجهيز فرق ميدانية خاصة.

*** ضعف التنسيق بين الجهات المعنية:**

• لا يوجد بروتوكول تنسيقي فعال بين وزارة العمل ووزارة الزراعة للتعامل مع انتهاكات العمل في المزارع، خصوصًا في المشاريع الزراعية المموّلة أو التابعة للتعاونيات.

*** قصور في التوثيق وآليات الإبلاغ:**

• معظم الشكاوى إن وُجدت، تقدم شفويا أو لا تسجل، ويفتقر العمال إلى القنوات الآمنة لتقديم الشكاوى، خصوصًا النساء.

*** الثقة المنخفضة في التفتيش:**

في مقابلة مع أحد العمال في منطقة طوباس، قال: « الناس ما بتشتكي لأنه ما حدا بيجي يفتش، ولو اشتكيت بتخسر شغلك»

أهمية التدخل في هذا الجانب:

ضعف التفتيش لا يقتصر أثره على غياب الردع، بل يؤدي إلى تطبيع الانتهاكات، مثل:

• عدم دفع الحد الأدنى للأجور.

• تشغيل أطفال دون السن القانوني.

• عدم توفير وسائل حماية في بيئات العمل.

• عدم توثيق العقود.

التوصيات التي خرجت بها الورش:

• ضرورة إنشاء وحدة تفتيش زراعي مستقلة أو متخصصة ضمن وزارة العمل.

• تخصيص ميزانية للتنقل والتجهيزات لتغطية المناطق الريفية والنائية.

• تطوير أدوات تفتيش خاصة بالقطاع الزراعي (نموذج فحص، قائمة مراجعة، دليل إجرائي).

• إطلاق حملات رقابية موسمية مرتبطة بدورات الإنتاج الزراعي.

• تفعيل التنسيق مع وزارة الزراعة والبلديات والتعاونيات في الوصول للمزارع.

انعدام الحماية الاجتماعية (التأمين الصحي، التقاعد، إصابات العمل) لمعظم العاملين

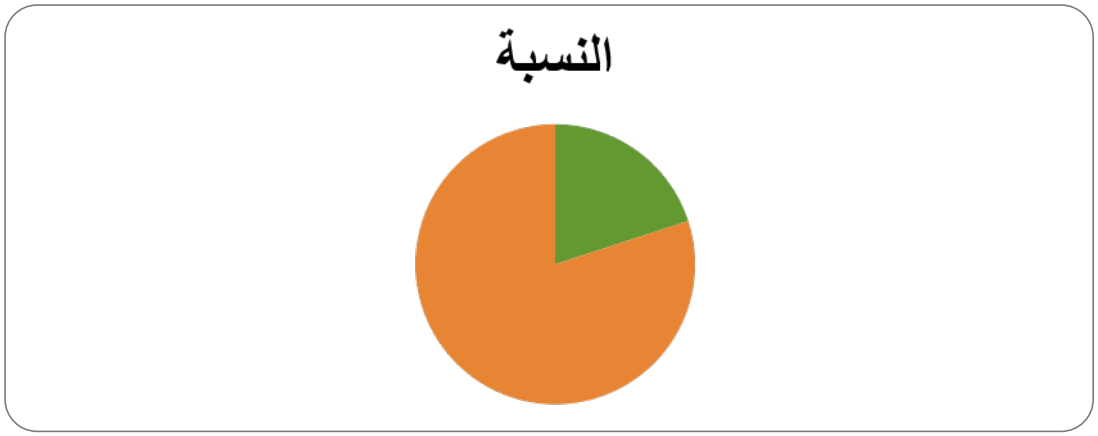

ظهر أن 80% من العمال يفتقرون لأي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية (تأمين صحي، تقاعد، إصابات عمل)، مما يزيد هشاشتهم الاقتصادية.

محدودية النقابات والتمثيل العمالي الفاعل

رغم الأهمية المتزايدة للقطاع الزراعي كأحد مصادر التشغيل الرئيسة في فلسطين، يعاني العمال الزراعيون من ضعف شديد في التمثيل النقابي والتنظيم العمالي، حيث تُظهر التقديرات أن أقل من 10% فقط من العاملين في هذا القطاع منضمون إلى أطر نقابية أو روابط مهنية. ويؤثر هذا بشكل مباشر على قدرتهم في الدفاع عن حقوقهم وتحسين ظروف عملهم والمطالبة بالحماية القانونية والاجتماعية.

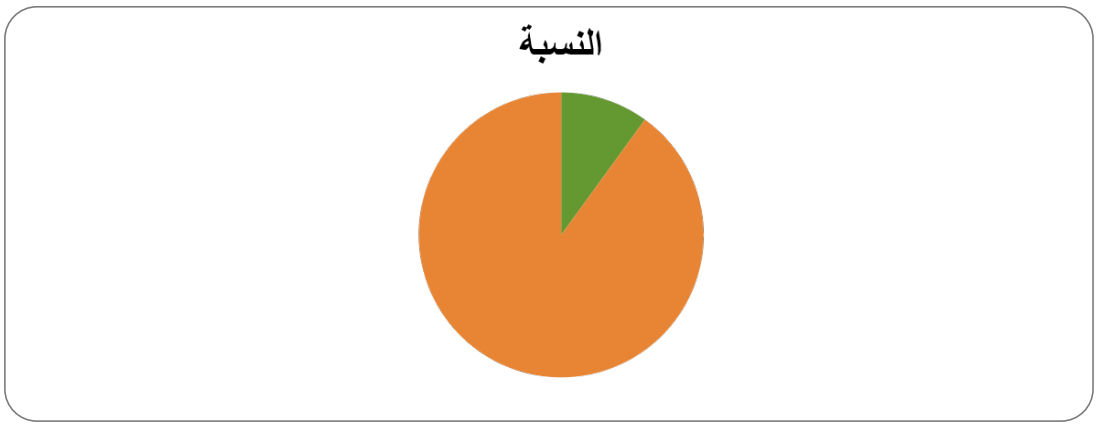

يبيّن أن أقل من 10% من العمال منظمون نقابيًا، وهو ما يضعف قدرتهم على الدفاع عن حقوقهم وتحسين ظروف العمل.

العمل النقابي في السياق الزراعي الفلسطيني:

العمل النقابي يُفترض أن يكون أداة مركزية لتحسين شروط العمل، والمطالبة بالتشريعات، وتعزيز الرقابة، وتمثيل العمال في الحوار الاجتماعي. إلا أن القطاع الزراعي يتميز بعدد من الخصائص التي جعلت التنظيم النقابي فيه ضعيفًا، منها:

• طبيعة العمل الموسمي وغير المنتظم.

• توزع العمال على مناطق نائية.

- سيادة العقود الشفوية وعدم وجود سجلات واضحة للعمال.
- انخفاض الوعي النقابي لدى العاملين وصغار المنتجين.

الأطر النقابية والتمثيلية الحالية

يوجد في فلسطين عدد محدود من الأطر التي تدّعي تمثيل العاملين في القطاع الزراعي، أبرزها:

- الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين:

يشمل «نقابة عمال الزراعة والصناعات الغذائية»، وهي الأوسع انتشارًا من حيث التغطية الرسمية، لكنها تعاني من ضعف ميداني وتغطية محدودة فعليًا في المناطق الريفية.

- نقابات محلية مستقلة:

في بعض المحافظات، ظهرت مبادرات محلية لتشكيل روابط أو لجان عمالية زراعية، لكنها غالبًا غير مسجلة رسميًا، وتفتقر للدعم القانوني والمالي.

- تعاونيات زراعية

بعض التعاونيات تحاول لعب دور مزدوج يشمل الإنتاج والتمثيل، لكنها لا تملك تفويضًا أو أدوات تنظيم عمالي حقيقية.

- منظمات مجتمع مدني

بعض المؤسسات الحقوقية والتنموية تلعب دورًا تمثيليًا غير مباشر، لكنها لا تملك صلاحيات نقابية رسمية.

أسباب ضعف التمثيل النقابي

- الهشاشة القانونية والتنظيمية:

- القانون لا يعترف صراحةً بالروابط المهنية الزراعية ككيانات نقابية، ويصعب تسجيل النقابات الجديدة ضمن قطاع غير رسمي إلى حد كبير.

- غياب ثقافة العمل الجماعي والتنظيمي:

العديد من العمال لا يثقون بجدوى النقابات، أو لا يدركون ما يمكن أن تقدمه لهم.

- الخوف من فقدان مصدر الدخل:

في بيئة عمل غير محمية، يخشى الكثير من العمال فقدان عملهم إذا طالبوا بحقوقهم أو انضموا لنقابات.

- التمييز الجندري

- النساء العاملات في الزراعة يُستبعدن غالبًا من المشاركة النقابية، سواء بسبب الأعراف أو ضعف التمكين، رغم أنهن يشكّلن ما يقارب 35% من القوة العاملة الزراعية.

- ضعف الإمكانيات البشرية والمالية للنقابات القائمة:

- معظم النقابات تفتقر إلى التمويل، والمقرات، ووسائل النقل، ما يعيق وصولها إلى المناطق الريفية.

نتائج الورشات والمقابلات حول التمثيل العمالي

في ورشة عُقدت في جنين- الزبابدة ، أشار أحد العاملين الزراعيين إلى أن:

« ولا مرة شفنا حد من النقابة يزور المزرعة او يسال عن ظروفنا »

وفي ورشة تشاورية في طوباس، قالت إحدى العاملات:

« النساء ما بعرفن عن النقابات واذا عرفن بخافن يحكوا عشان مايخسرن رزقهن»

أهمية التمثيل العمالي في المرحلة القادمة

- دعم تأسيس روابط عمالية زراعية على مستوى المحافظات.
- تمكين النقابات القائمة وتطوير أدواتها للوصول للمزارعين.
- الاعتراف القانوني بالنقابات الزراعية وتسهيل تسجيلها.
- تخصيص برامج توعية وتدريب على الحقوق والتنظيم النقابي، خاصة للنساء.
- التمييز الجندري وضعف حماية النساء العاملات.

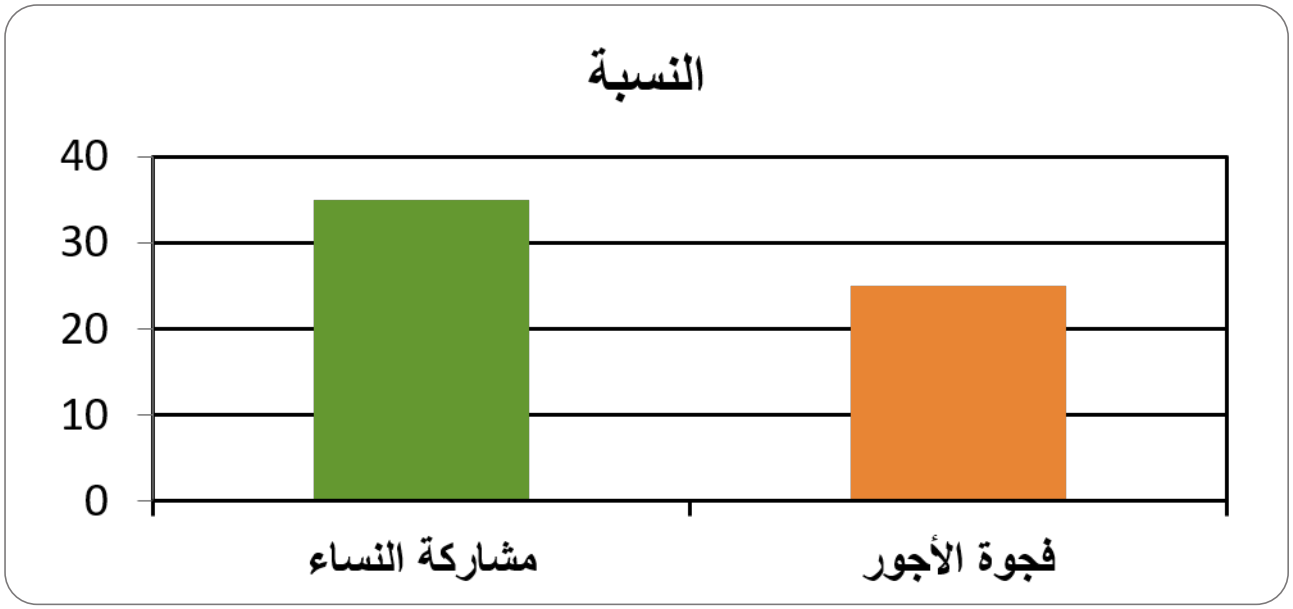

توضح البيانات أن النساء يشكلن حوالي 35% من العمال الزراعيين، إلا أنهن يعانين من فجوة أجور تصل إلى 25% مقارنة بالرجال.

- تدنّي الوعي القانوني لدى العمال وأصحاب المزارع.

التأثيرات:

- استفحال الاستغلال وحرمان العمال من حقوقهم الأساسية.

رغم الجهود الرسمية لتطبيق قانون العمل الفلسطيني، إلا أن واقع العمال الزراعيين، وخاصة الموسميين والمؤقتين، يكشف عن فجوة كبيرة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي، ما يُسهم في استفحال ظواهر الاستغلال، التي تظهر على شكل:

1. العمل دون عقود رسمية

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021) إلى أن أكثر من 70% من العاملين في القطاع الزراعي لا يملكون عقودًا مكتوبة، ويعملون إما بشكل شفوي أو غير رسمي، مما يضعهم خارج أي حماية قانونية فعلية.

2. انتهاك الحد الأدنى للأجور

• رغم اعتماد الحد الأدنى للأجور رسميًا (2,080 شيكل شهريًا)، تُظهر دراسات ميدانية أن غالبية العمال الزراعيين، وخاصة النساء، يتقاضون أجورًا أقل بنسبة تتراوح بين 20–40% من هذا الحد.

• في إحدى ورش العمل في طوباس، ذكرت إحدى العاملات:

« بشتغل 7 ساعات مقابل 60 شيقل بدون عقد وبدون استراحة »

3. غياب الحماية الاجتماعية

• حوالي 80% من العمال الزراعيين لا يمتلكون أي شكل من أشكال التأمين الصحي أو التقاعدي، بحسب تقارير وزارة العمل (2023).

• في المقابلات الميدانية، عبّر العديد من العمال عن خشيتهم من التعرّض لإصابات دون تغطية:

« اذا انجرحت او وقعت، بخسر يوميتي والمزارع ما بتحمل مسؤولية » .

4. غياب الأمان الوظيفي وفصل تعسفي

• لا توجد آليات فعالة لحماية العمال من الفصل التعسفي، خاصة في ظل غياب العقود أو التمثيل النقابي.

• ذكر أحد العمال في ورشة جنين

« اذا ما اعجبه شغلك بيحكيلك ماتيجي بكرة وما في قانون يحميك »

5. التمييز الجندري في الأجور والمعاملة

• تشكّل النساء حوالي 35% من القوة العاملة في الزراعة، ومع ذلك، يتقاضين أجورًا تقل بـ 20–25% عن أجور الرجال لنفس العمل.

• كما تتعرض بعضهن لتحرش أو تمييز، دون وجود قنوات شكوى آمنة وفعالة.

6. تشغيل الأطفال

- لا تتوفر أرقام دقيقة محدثة، ولكن بيانات 2020 تشير إلى وجود نسبة غير قليلة من الأطفال (بين 14–17 سنة) يعملون في الزراعة، وخاصة في المواسم.

- يستغل الأطفال بأجور متدنية وبدون تأمين أو حماية، ما يُشكّل انتهاكًا صارخًا للقانون.

• تدهور إنتاجية العمل وجودة الحياة.

• زيادة الهشاشة الاجتماعية في المناطق الريفية.

• ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني.

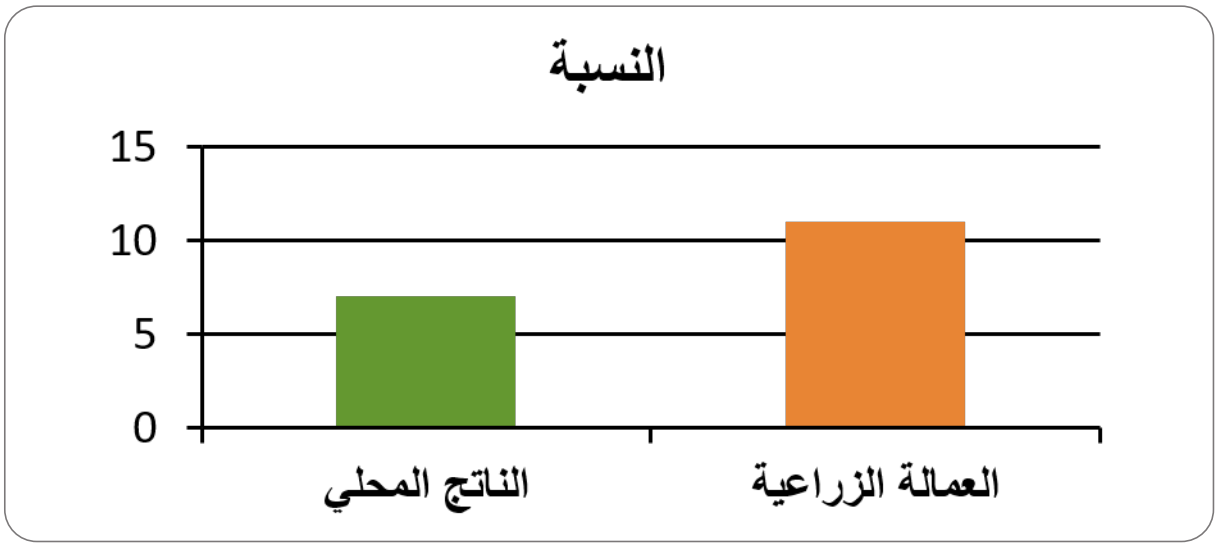

تبرز الأرقام أن الزراعة تسهم بنسبة 7% من الناتج المحلي و 10–12% من إجمالي العمالة، لكنها ما تزال تعاني من ضعف التنظيم القانوني والمؤسسي

تحليل الوضع الحالي للعمال بالقطاع الزراعي وأسبابه

الأسباب القانونية والتنظيمية للعمل غير الرسمي في الزراعة:

- **قصور الإطار التشريعي:**

قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 لا يغطي خصوصية العمل الزراعي، وخاصة الموسمي واليومي، إذ يفتقر إلى تنظيم:

- أنواع العقود الزراعية المؤقتة أو اليومية.
- شروط العمل في فترات الذروة وساعات العمل غير المنتظمة.
- آليات احتساب الأجور الموسمية وحقوق العمال المؤقتين (تأمين صحي، إصابات، إجازات).

- **الفجوات التنظيمية:**

- غموض في تفسير الحقوق والواجبات.
- غياب آليات رقابية ملائمة لطبيعة القطاع الزراعي المتنقل والموسمي.
- نقص النماذج القانونية لعقود العمال الموسميين وأنظمة التسجيل.

- **الانعكاسات على العمال:**

- اعتماد أصحاب المزارع على التوظيف الشفهي أو غير الرسمي.
- استغلال العمال بأجور منخفضة وساعات عمل طويلة دون حماية.
- صعوبة إثبات العلاقة التعاقدية في النزاعات وضعف قدرة الدولة على تنظيم سوق العمل.

الحاجة الماسة:

إلى إطار قانوني تطبيقي مرن لتنظيم العمل الزراعي الموسمي واليومي، عبر ملحق أو لائحة تنفيذية من وزارة العمل، لضمان حماية العمال وتشجيع التحول نحو التوظيف الرسمي.

الأسباب الاقتصادية لاستمرار العمل غير الرسمي في الزراعة:

1. تقلبات هوامش الربح والأسعار

- ارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية (بذور، أسمدة، أعلاف) وتأثرها بسوق الاحتلال وسياسات الاستيراد.

- عدم استقرار أسعار المحاصيل في السوق المحلي والعالمي، ما يؤدي إلى هوامش ربح غير مضمونة.

- غياب دعم حكومي منتظم أو تأمين ضد الكوارث الزراعية.

- ارتفاع تكاليف الإنتاج في المناطق المهمشة مقارنة بالعائد النهائي.

2. انعكاسات على التوظيف

- أصحاب المزارع يعتمدون على أساليب تشغيل تقلل التكاليف وتضمن المرونة الموسمية، مع تجنب الالتزامات القانونية مثل الأجور والتأمين والإجازات.

- يتوسع بذلك العمل غير الرسمي، بما يشمل:

- التشغيل بدون عقود أو توثيق رسمي.
- العمل اليومي أو الموسمي غير الموثق.
- الاعتماد على العمالة العائلية شبه المجانية.

3. تأثيره على العمال

- غياب الحماية الاجتماعية (تأمين صحي، تقاعد، حماية من الحوادث).

- تدنّي الأجور وانعدام الأمان الوظيفي.

- صعوبة تنظيم العلاقة التعاقدية والمطالبة بالحقوق القانونية.

الأسباب الاجتماعية في ترسيخ العمل غير المنظم بالزراعة:

1. انتشار العمل العائلي غير المأجور

- كثير من الأسر الزراعية في المناطق الريفية تشغّل أفراد العائلة (نساء وأطفال) دون أجر أو مقابل رمزي، نظرًا لاعتبار العمل جزءًا من الدور الأسري، وضعف الموارد المالية، وغياب الرقابة.

- النتيجة: حرمان العمال من الاعتراف الرسمي بعملهم، نقص البيانات حول حجم العمل غير المأجور، وتعميق التمييز الجندري والفقر متعدد الأبعاد.

2. ضعف الثقافة الحقوقية لدى العمال وصغار المنتجين

- العمال وصغار المزارعين يفتقرون للمعرفة بحقوقهم والتزاماتهم القانونية، ويواجهون صعوبة في الوصول للمعلومات أو تقديم شكاوى رسمية، خاصة في المناطق النائية.

- النتيجة: استمرار استغلال العمال، غياب الحافز لدى أصحاب العمل لتصحيح أوضاعهم، وصعوبة التنظيم النقابي أو الأهلي.

أسباب جندرية تؤثر على النساء في القطاع الزراعي:

1. فجوات في الأجور والعمل غير المدفوع

- النساء يشكلن حوالي 35% من العاملين، ويحصلن على أجور أقل بنسبة 20–30% مقارنة بالرجال، وكثير منهن يعملن دون أجر رسمي.

- **النتيجة**: ارتفاع الفقر، ضعف التمثيل في الإحصاءات الرسمية، وصعوبة المطالبة بحقوقهن.

2. غياب الحماية من التحرش والعنف القائم على النوع الاجتماعي

- بيئة العمل تتسم بالتحرش وعدم وجود آليات شكوى آمنة أو كود سلوك لمواجهة العنف.

- **النتيجة**: انسحاب النساء من العمل أو قبول شروط استغلالية، واستمرار الصمت عن الانتهاكات.

3. غياب سياسات وتدابير داعمة للعاملات

- نقص خدمات رعاية الأطفال، وغياب مرونة العمل وبرامج تدريب مخصصة للنساء.

- **النتيجة**: استمرار النساء في وظائف منخفضة الأجر وهشة، وقلة فرص التمكين الاقتصادي.

فجوات التطبيق في حماية العمال الزراعيين:

1. محدودية الموارد البشرية واللوجستية للتفتيش

- عدد مفتشي العمل محدود جدًا (حوالي 70 مفتشا يغطون كل القطاعات)، مع نقص وسائل النقل وصعوبة الوصول إلى المناطق الريفية.

- ضعف التخصص في التفتيش الزراعي يحد من قدرة الكشف عن الانتهاكات وتوثيقها.

- **النتيجة**: انخفاض معدل التفتيش، صعوبة اكتشاف الانتهاكات، وغياب الردع الفعّال لأصحاب العمل.

2. ضعف نظم التوثيق والبيانات

- غياب قاعدة بيانات مركزية للعمال الزراعيين، والعقود غالبًا غير موثقة رسميا.

- شكاوى العمال نادرًا ما تصل للجهات الرسمية أو تُسجّل بشكل ممنهج.

- **النتيجة**: صعوبة تتبع الانتهاكات، ضعف التخطيط الرقابي، وعدم وجود مؤشرات دقيقة للالتزام بالشروط القانونية.

3. تداخل الصلاحيات بين الجهات الرسمية

- وزارة العمل مسؤولة عن التفتيش والعقود، ووزارة الزراعة تشرف على الإنتاج، والبلديات والغرف الزراعية لها أدوار متفرقة دون تنسيق فعال.

- **النتيجة**: ضياع المسؤولية، تعطّل المبادرات، وعدم استجابة متكاملة للقضايا المعقدة.

الأدلة والدعم:

- لقاءات ميدانية وورش وطنية ومحلية مع العمال وأصحاب المزارع والنقابات.
- تحليل قانوني وتجارب دولية في العمل الزراعي الموسمي.
- بيانات أولية حول العمل غير الرسمي وشكاوى العمال وظروف النساء العاملات.

التوصيات السياساتية لتطوير بيئة العمل الزراعي وتعزيز الحماية الاجتماعية للعمال:

1. إصلاح بيئة العمل وتطوير آليات التوظيف الرسمي

• **تسهيل التوظيف الرسمي** عبر تطوير نماذج عقود مبسطة تتناسب مع طبيعة العمل الموسمي واليومي، وإدماج خيارات الاشتراك الطوعي بالحماية الاجتماعية (مثل التأمين الصحي، إصابات العمل، التقاعد) دون تحميل المزارعين أعباء إضافية.

• **الربط بين الدعم الزراعي والامتثال لحقوق العمال**، من خلال اشتراط الالتزام بمعايير العمل اللائق للحصول على المنح والقروض وبرامج التدريب، بما يعزز الاستدامة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

2. تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للعمل الزراعي

• **إقرار لائحة تنفيذية خاصة بالعمل الزراعي** تنظّم خصوصيته، وتضع قواعد واضحة للأجور وساعات العمل وشروط العقود، مع مراعاة الطبيعة غير المستقرة للدخل.

• **تنظيم عقود العمل المؤقت والموسمي** بإعداد نموذج موحد لعقد العمل الزراعي يُراعي الحقوق الأساسية، ويتم اعتماده وتعميمه من قبل الجهات المختصة بالتعاون مع البلديات والغرف الزراعية.

• **إنشاء وحدة تفتيش زراعي متخصصة** ضمن وزارة العمل، مجهزة بكوادر مدربة ونظام تفتيش دوري، بالتنسيق مع وزارة الزراعة والمجالس المحلية لتحديد الحقول المستهدفة وتوفير الدعم اللوجستي.

3. تعزيز العدالة الجندرية وتمكين النساء

• **تضمين معايير الإنصاف الجندري في السياسات الزراعية والتشغيلية**، من خلال سياسات واضحة لمنع التمييز والتحرش، وإعداد مدونات سلوك وآليات شكاوى آمنة.

• **تصميم برامج تدريب وتمكين اقتصادي مخصصة للنساء** العاملات في القطاع الزراعي، مع الاعتراف القانوني بالعمل غير المأجور، خاصة في المزارع العائلية.

• **دمج قضايا المرأة في آليات الرقابة والتمثيل النقابي**، وتفعيل الشراكة مع المنظمات النسوية لمتابعة تطبيق السياسات الجندرية.

4. تطوير نظم الحماية الاجتماعية والتوعية

• **إطلاق نظام حماية اجتماعية مرن وطوعي للعمال الزراعيين**، يأخذ بعين الاعتبار موسمية العمل وتقطع الدخل، ويتيح الاشتراك بخيارات متنوعة في التأمين الصحي، التقاعد، والتعويض عن إصابات العمل.

• **تنفيذ حملات توعية قانونية شاملة**، عبر كتيبات، فيديوهات، وورش ميدانية تستهدف العمال وصغار المزارعين، مع إشراك التعاونيات ومؤسسات المجتمع المدني في التثقيف المجتمعي.

5. التمثيل العمالي وتعزيز العمل النقابي

• **دعم تشكيل روابط ونقابات متخصصة للعاملين في الزراعة**، مع تقديم دعم قانوني ولوجستي يضمن تمثيلهم الفعلي في هيئات التفاوض والدفاع عن الحقوق.

• **تمكين النقابات القائمة من دمج هذه الأطر** أو دعم استقلاليتها، بالتنسيق مع وزارة العمل والمجتمع المدني.

6. الحوكمة والمتابعة والتقييم

• **تشكيل لجنة توجيه وطنية متعددة الأطراف** تضم ممثلين عن الوزارات المعنية، النقابات، والتعاونيات، للإشراف على تنفيذ الإجراءات ومتابعة الالتزام.

• **إعداد خطة تنفيذية سنوية** مرتبطة بمؤشرات أداء واضحة (KPIs)، وموازنة تقديرية، مع نشر تقارير شفافية دورية تتعلق بالتفتيش والعقود وامتثال أصحاب العمل.

- **إشراك المجتمع المدني في الرقابة والمتابعة**، بما يعزز المساءلة المجتمعية ويضمن استجابة للانتهاكات.

7. خطة المناصرة والتواصل

- **قيادة حملة وطنية يقودها المجتمع المدني** لدعم الإصلاحات التشريعية والتنفيذية، تشمل جلسات إحاطة لصناع القرار، وحملات إعلامية رقمية وميدانية تبرز قصصًا واقعية من الميدان.
- **إصدار تقارير دورية** لتقييم التقدم المحرز واقتراح إجراءات تصحيحية، وتعزيز الضغط من أجل تحسين السياسات.

8. إدارة المخاطر وضمان الاستدامة

#	نوع الخطر	الاستجابة المقترحة
1	سياسي / تمويلي	اعتماد لوائح تنفيذية بديلاً عن القوانين، وتعبئة تمويل مشترك مع المانحين.
2	رفض المزارعين الرسميّة	تقديم حوافز ضريبية وربط الدعم بالامتثال للمعايير.
3	تشغيلي / لوجستي	بناء قدرات التفتيش، تطوير نظم رقمية، وتوسيع الشراكات المحلية.
4	جندري / اجتماعي	توفير قنوات شكاوى سرية وتدريب فرق تفتيش تراعي النوع الاجتماعي

أهمية التدخلات والتوصيات لمؤسسات القطاع الزراعي

تأتي التوصيات الواردة في هذه الورقة كاستجابة عملية لاحتياجات القطاع الزراعي الفلسطيني، وتهدف إلى الانتقال من مرحلة التشخيص إلى الفعل المؤسسي المنظّم، عبر بناء منظومة حماية شاملة ومستدامة للعمال الزراعيين. وتتجلى أهمية هذه التدخلات من خلال النقاط التالية:

1. تعزيز الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين:

- اعتماد إطار قانوني متخصص يضمن شمول العمال الزراعيين في منظومة العمل الرسمية، ويحد من الممارسات الاستغلالية.

- توسيع نطاق التغطية الاجتماعية ليشمل التأمين الصحي والتقاعد وإصابات العمل، بما يعزز الأمن المعيشي للعمال وأسرهم.

2. رفع كفاءة مؤسسات القطاع الزراعي الرسمية:

- تمكين وزارة العمل ووزارة الزراعة من خلال إنشاء وحدة تفتيش زراعي متخصصة ومزودة بالكوادر والموارد الكافية.

- تطوير أدوات الرقابة الميدانية والمساءلة وربطها بقاعدة بيانات وطنية للعمال والمزارع.

3. تعزيز دور التعاونيات والنقابات الزراعية:

- دعم المبادرات المحلية لتأسيس نقابات وروابط مهنية تمثل العمال الزراعيين بفاعلية.

- إشراك التعاونيات الزراعية في مراقبة الالتزام بحقوق العمال وفي تنفيذ حملات التوعية والتدريب.

4. تمكين النساء العاملات في الزراعة:

- اعتماد سياسات وإجراءات تراعي النوع الاجتماعي داخل المؤسسات الزراعية.

- توفير برامج تدريب وتطوير مهني للنساء، وضمان بيئة عمل آمنة خالية من التمييز والتحرش.

5. تحفيز التزام القطاع الخاص بحقوق العمال:

- ربط برامج الدعم الزراعي والتمويل والمنح بالتزام المنشآت الزراعية بمعايير العمل اللائق وحقوق العمال.

- منح حوافز ضريبية وتشجيعية للمزارعين والمنشآت الملتزمة بتطبيق العقود الرسمية والحماية الاجتماعية.

6. تعزيز الثقافة الحقوقية والتوعية المجتمعية:

- إطلاق برامج وطنية للتوعية بالقانون وحقوق العمال بالتعاون بين الوزارات والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني.

- دمج مفاهيم العمل اللائق والسلامة المهنية في المناهج الزراعية والتدريب الفني.

7. دعم القدرة المؤسسية على مواجهة الأزمات:

- إدماج مكوّن "الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ" ضمن الخطط الوطنية الزراعية لمواجهة آثار الحروب والإغلاقات والكوارث المناخية.

- بناء شبكات أمان اجتماعي مرنة للعمال الزراعيين الأكثر هشاشة.

8. تعزيز التنسيق بين الجهات الوطنية والدولية:

- مواءمة التدخلات بين المؤسسات الحكومية والمانحين بما يضمن التكامل وعدم الازدواجية في البرامج.

- اعتماد إطار وطني موحّد لقياس أثر السياسات على العمال الزراعيين.

المراجع والمصادر (اختياري)

- الاجتماعات وورش العمل وتحليل نتائج الورشات

- ظروف العمل الزراعي والاثر الاقتصادي https://www.palestineeconomy.ps

- تمثيل العمال النقابي وتوعية النساء العاملات https://www.tuc.org.uk

- العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلي وغياب الحماية https://www.csi-ituc.org

- العمالة الزراعية 2021 https://www.pcbs.gov.ps

- نسبة العمالة غير الرسمية https://www.pcbs.gov.ps

ورقة سياسات تعزيز وصول المزارعين إلى الموارد ضمن سلاسل القيمة الزراعية (البندورة، البطاطا، اللوزيات) في شمال الضفة الغربية

الملخص التنفيذي

تأتي هذه ورقة السياسات ضمن الجهود المبذولة لتعزيز وصول المزارعين الفلسطينيين – لا سيما النساء، الشباب، وصغار المنتجين – إلى الموارد الزراعية في سلاسل القيمة لمحاصيل البندورة، البطاطا، واللوزيات في شمال الضفة الغربية، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي، والاستدامة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية في الريف الفلسطيني.

تعد هذه المحاصيل الثلاث ركائز رئيسية في الزراعة الفلسطينية، حيث توفر مصدر دخل ثابت لعشرات الآلاف من الأسر، وتسهم في تشغيل اليد العاملة الريفية، وتزويد الأسواق المحلية والقطاع الصناعي بمنتجات أساسية. إلا أن هذا القطاع الحيوي يواجه تحديات متشابكة تتعلق بـ:

1. محدودية الوصول إلى الأراضي والمياه نتيجة القيود الجغرافية والسياسية.
2. ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وضعف الوصول إلى التمويل المرن.
3. قصور في البنية التحتية الزراعية (تخزين، تبريد، تعبئة، نقل) .
4. فقد مرتفع بعد الحصاد يصل إلى 30% في بعض المحاصيل.
5. ضعف الأطر التنظيمية والتنسيق المؤسسي بين الجهات الفاعلة.
6. تفاوت مشاركة النساء والشباب في مراحل سلسلة القيمة بسبب غياب الدعم النوعي.

اعتمدت الورقة على تحليل ميداني تشاركي شمل مقابلات مع مزارعين وتعاونيات ومؤسسات رسمية، إضافة إلى مراجعة البيانات الإحصائية والسياسات الزراعية الوطنية. وبيّن التحليل أن سلاسل القيمة الزراعية في فلسطين تتسم بضعف الترابط بين مراحل الإنتاج، ومعملات ما بعد الحصاد ، والتسويق، ما يؤدي إلى انخفاض القيمة المضافة وغياب العدالة في توزيع العوائد.

نتائج التحليل تشير إلى أن تحسين الوصول إلى الموارد وتعزيز التكامل بين مراحل السلسلة يمكن أن يسهم في:

1. رفع الإنتاجية الزراعية بنسبة تتراوح بين 15–25%.
2. تقليل الفاقد بعد الحصاد بما لا يقل عن 20%.
3. تعزيز القيمة الاقتصادية للمحاصيل من خلال التصنيع والتعبئة الحديثة.
4. تمكين النساء والشباب من خلال فرص عمل لائقة وريادة أعمال زراعية مستدامة.
5. دعم الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي المحلي في المناطق الريفية.

التوصيات السياساتية الرئيسة:

على المستوى الحكومي: تفعيل القوانين الزراعية والتعاونية، وتخصيص موازنات للبنية التحتية الزراعية، وتوحيد الصلاحيات المؤسسية.

على مستوى المانحين والمؤسسات الدولية: دعم تقنيات الزراعة الذكية مناخيًا، وتوسيع التمويل الموجه للفئات المهمشة، وتمويل مشاريع البنية التحتية الإنتاجية.

على مستوى البلديات والمجالس المحلية: الاستثمار في مرافق التخزين والتسويق، ودعم التعاونيات الزراعية بالمساندة الفنية والإدارية.

على المستوى المجتمعي: تشجيع مشاركة النساء والشباب في سلاسل القيمة عبر التدريب والتثقيف الزراعي وتمكينهم في مواقع صنع القرار المحلي.

تسعى الورقة في مجملها إلى وضع إطار سياساتي عملي يُمكّن المزارعين الفلسطينيين من استثمار مواردهم بفاعلية وعدالة، ويعزز من موقع الزراعة الفلسطينية كمحرّك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة.

الخلفية والسياق العام

يشكل القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الفلسطيني، ويمثل مصدرًا رئيسيًا للأمن الغذائي وسبل العيش في المناطق الريفية. إذ يسهم بما يقارب 7% من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر فرص عمل لنحو 15% من القوى العاملة، أغلبهم من الأسر الريفية والعمال الموسميين من النساء والشباب. في شمال الضفة الغربية (محافظات جنين، طوباس، وبيت دجن/نابلس)، تعتمد آلاف الأسر على زراعة محاصيل استراتيجية مثل البندورة، البطاطا، واللوزيات، التي تشكل محركات أساسية للتشغيل والدخل، وتسهم في تلبية الاحتياجات الغذائية المحلية وكذلك في توفير المواد الخام للصناعات التحويلية الغذائية.

تشير البيانات المتاحة من الإحصاء الزراعي إلى أن هذه المحافظات تسهم بما يقارب:

- 40% من إنتاج البندورة في الضفة الغربية، والتي تُستخدم محليًا وكذلك في الصناعات التحويلية مثل العصائر والصلصات والمجففات.
- 35% من إنتاج البطاطا، التي تُعد أحد المحاصيل الأساسية في سلة الغذاء الفلسطينية.
- 30% من إنتاج اللوزيات (خوخ، مشمش، لوز، برقوق)، مع مشاركة مرتفعة للنساء في القطاف والتجفيف والمعالجة المنزلية.

رغم الدور الحيوي لهذه المحاصيل، يعاني القطاع الزراعي في المنطقة من مجموعة من التحديات البنيوية: ضعف البنية التحتية الزراعية، سيطرة عدد محدود من الوسطاء على مدخلات الإنتاج والتسويق، عدم توفر العديد من مدخلات الانتاج مثل الاسمدة التي تحتوي على نترات لاسباب أمنية، غياب الشفافية في توزيع التمويل الزراعي، وتشتت الصلاحيات بين الجهات الرسمية المختلفة. كما تمثل القيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والمياه ونقل المنتجات، خاصة في المناطق المصنفة "C"، عاملًا إضافيًا يعيق تطوير القطاع واستدامته.

تلعب سلاسل القيمة دورًا محوريًا في تنظيم الإنتاج والتسويق، لكنها تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق، ضعف التكامل بين مراحل الإنتاج وتداول المنتجات (معاملات ما بعد الحصاد)، محدودية إدماج النساء والشباب، وانعدام سياسات واضحة لتنظيم العلاقات بين المنتجين والتجار والتعاونيات. بناءً على ذلك، يأتي إعداد هذه الورقة التحليلية بهدف تقديم قراءة متعمقة لواقع سلاسل القيمة لمحاصيل البندورة، البطاطا، واللوزيات في شمال الضفة الغربية، مع التركيز على:

- تشخيص التحديات المؤسسية، القانونية، والهيكلية.
- رصد الفجوات في الوصول إلى الموارد والخدمات الزراعية.
- اقتراح توصيات سياساتية عملية لتعزيز العدالة، الحوكمة، وتمكين صغار المزارعين والنساء والشباب، بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة في المناطق الريفية الفلسطينية.

أهمية المحاصيل المختارة

تلعب محاصيل البندورة، البطاطا، واللوزيات دورًا محوريًا في الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، سواء من حيث الإنتاج الغذائي أو من حيث مساهمتها في سبل العيش للأسر الريفية:

1. البندورة:

- تعد البندورة أحد المحاصيل الرئيسية في الضفة الغربية، وتزرع على نطاق واسع في البيوت البلاستيكية والحقول المفتوحة بمساحة اجمالية 14000 دونم حسب وزارة الزراعة
- تسهم في الأمن الغذائي المحلي، وتوفر المواد الخام للصناعات التحويلية مثل الصلصات، العصائر، والطماطم المجففة.
- توفر فرص عمل موسمية للنساء والشباب في القطاف، التعبئة، والتسويق.

2. البطاطا:

- تعتبر البطاطا أحد المحاصيل الأساسية في سلة الغذاء الفلسطينية، وتزرع على مدار السنة في مناطق مختلفة، خصوصًا

- في طوباس وجنين والاغوار الوسطى (النصارية). بمساحة تقدر 8000 دونم حسب وزارة الزراعة.

- تلعب دورًا اقتصاديًا مهمًا في دعم دخل صغار المزارعين، حيث تتيح تسويقًا محليًا وإقليميًا.

- تسهم في استقرار الأسعار الغذائية وتخفيف الضغوط على الأسر منخفضة الدخل.

3. اللوزيات (مثل المشمش، الخوخ، اللوز، والبرقوق):

- تشكل اللوزيات جزءًا مهمًا من الزراعة البعلية في المناطق الجبلية، وتعد مصدر دخل مستدام للعديد من الأسر الريفية.

- توفر فرص عمل للنساء في القطاف والمعالجة والتجفيف، كما تساهم في الصناعات الغذائية المحلية.

- تُسهم في تعزيز التنوع البيولوجي والزراعي، وتحافظ على التوازن البيئي في الأراضي الزراعية التقليدية.

الأهمية المشتركة لهذه المحاصيل:

- اقتصاديًا: تشكل جزءًا من الناتج الزراعي المحلي وتساهم في دخل صغار المزارعين.
- غذائيًا: توفر منتجات غذائية أساسية للمستهلك الفلسطيني المحلي، وتساهم في الأمن الغذائي.
- اجتماعيًا: توظف النساء والشباب في مراحل الإنتاج والتسويق، مما يعزز دورهم في الاقتصاد الريفي.
- بيئيًا: دعم الزراعة المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية عند اتباع ممارسات زراعية جيدة محسوبة ومدروسة.

تحليل الوضع الراهن وسلاسل القيمة للمحاصيل المختارة في فلسطين

- الوضع الراهن للمحاصيل

أ. البندورة

- **الإنتاج:**

- تُزرع غالبية مساحات البندورة في فلسطين في البيوت البلاستيكية (حوالي 80 % من الإنتاج) لضمان استمرارية الموسم وحماية المحصول من الظروف المناخية القاسية.

- الإنتاج في الحقول المفتوحة يعتمد على الري التقليدي، مما يؤدي أحيانًا إلى تفاوت كبير في حجم وجودة الثمار.

- تواجه المزارع تحديات مرتبطة بالأمراض (الفطرية، البكتيرية والنيماتودا) مثل البياض الدقيقي واللفحة المتأخرة، إضافة إلى نقص البنية التحتية للري الحديث في بعض المناطق.

- **الطلب والسوق:**

- الطلب المحلي مرتفع خاصة في فصل الشتاء نتيجة الاعتماد على البيوت البلاستيكية.

- التصدير محدود بسبب قيود الحجر الزراعي، وغياب نظم فرز، تدريج، تعبئة، تبريد وتغليف متقدمة.

ب. البطاطا

- **الإنتاج:**

- تُزرع البطاطا بشكل رئيسي في المناطق ذات التربة الصفراء الخصبة (واحيانا الحمراء مثل سهل سميط والبقيعة وغيرها) ، وتعد محصولًا استراتيجيًا.

- يعتمد المزارعون على الري بالتنقيط جزئيًا والرشاشات، مع تحديات في الحصول على بذور عالية الجودة وارتفاع أسعار المدخلات.

- البطاطا عرضة للفقد بعد الحصاد نتيجة ضعف التخزين والتداول ، إذ يمكن أن تصل نسبة الفقد إلى 20-30% في بعض الحالات.

- **السوق والتسويق:**

- البطاطا من المحاصيل الأساسية في الأسواق المحلية، ويُلاحظ تفاوت في الأسعار بين الموسم والموسم نتيجة نقص التخزين والتقلبات في العرض.

- قنوات التصدير محدودة ومركزة على أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، مع فرص محدودة للأسواق الخارجية.

ج. اللوزيات

- **الإنتاج:**

- تُزرع غالبية اللوزيات (4200 دونم) في مناطق بعلية، مع اعتماد محدود على الري ، ما يجعل الإنتاج أقل كثافة ولكنه أكثر استدامة بيئيًا.

- تواجه اللوزيات مشاكل تتعلق بنقص الأصناف المحسنة، وانتشار بعض الآفات مثل المن ،العناكب، حفار جذور اللوزيات، دبور اللوز، التدرن التاجي ومرض المونيليا وغيرها.

- هناك اعتماد كبير على القطاف اليدوي، ما يزيد من تكلفة الإنتاج.

- **السوق والتسويق:**

- الطلب على المكسرات محليًا مرتفع، مع وجود فرص للتصدير خاصة للمنتجات العضوية أو عالية الجودة.

- عملية ما بعد الحصاد محدودة، ما يؤدي إلى بيع معظم الإنتاج كمنتج خام، وبالتالي انخفاض القيمة المضافة.

تحليل سلاسل القيمة

أ. مكونات سلسلة القيمة

تتضمن كل سلسلة قيمة عدة مراحل أساسية:

1. المدخلات:

- تشمل البذور أو الاشتال، الأسمدة، المبيدات، وسائل الري، والعمالة.

- تواجه هذه المرحلة تحديات في الوصول إلى مدخلات عالية الجودة، وارتفاع أسعارها، وتأخر وصولها في الوقت المناسب.

2. الإنتاج والزراعة:

- تعتمد على ممارسات زراعية تقليدية في بعض المناطق، بينما تتبنى بعض المزارع تقنيات الزراعة الحديثة مثل البيوت البلاستيكية والري بالتنقيط.

- تؤثر العوامل المناخية على جودة وإنتاجية المحاصيل.

3. الحصاد وما بعد الحصاد:

- الفقد بعد الحصاد مرتفع نتيجة نقص البنية التحتية للتخزين والتعبئة.

- ضعف نظم التبريد والتخزين يقلل من إمكانية التصدير ويؤثر على الأسعار.

4. التسويق والتوزيع:

- معظم الإنتاج يُباع في الأسواق المحلية، وهناك اعتماد محدود على التصدير.

- ضعف وجودة التعبئة والتغليف يقلل من القدرة التنافسية للمحاصيل الفلسطينية في الأسواق الخارجية.

5. التحويل والإضافات القيمة:

- تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات جاهزة للاستهلاك قليل، باستثناء بعض الصناعات الصغيرة مثل صلصات

الطماطم ومربيات المكسرات.

- يمثل الاستثمار في التصنيع والتعبئة فرصة كبيرة لزيادة الربحية.

ب. مؤشرات تحليل سلاسل القيمة

- **إنتاجية المحاصيل:** تختلف حسب الموسم (التغيرات المناخية)، نوع التربة، وتكنولوجيا الري المستخدمة.
- **نسبة الفقد:** قد تصل إلى 25-30% بعد الحصاد في البطاطا، و15-20% في البندورة، و10% في المكسرات.
- **القيمة المضافة:** محدودة بشكل عام بسبب ضعف التحويل الغذائي ونقص التغليف والمعالجة.
- **الفرص:** اعتماد تقنيات الزراعة الحديثة، تطوير التخزين المبرد، وتحسين قنوات التصدير، وتعزيز مشاركة النساء والشباب في مراحل السلسلة.
- **الأبعاد الاقتصادية:** تحسين سلاسل القيمة يزيد من العائد المالي للمزارع ويخفض الفقد، ويعزز تنافسية المنتجات الفلسطينية في السوق المحلي والدولي.
- **الأبعاد البيئية:** استخدام الري الحديث والممارسات الزراعية المستدامة يقلل من استنزاف الموارد الطبيعية والتلوث.
- **الأبعاد الاجتماعية:** إدماج النساء والشباب في كل مراحل السلسلة يسهم في تعزيز التنمية الريفية وتوفير فرص عمل جديدة.
- **الأبعاد المؤسسية:** الحاجة إلى دعم سياسات زراعية واضحة، وتوفير التدريب، والخدمات الفنية للمزارعين.

جدول مؤشرات الوضع الراهن للمحاصيل المختارة في فلسطين

المحصول	مساحة الزراعة دونم	متوسط الإنتاج (طن\ دونم)	الفقد بعد الحصاد (%)	التحديات الرئيسية
البندورة	12000 بيوت بلاستيكية و 2000 دونم معرشات على اسلاك	18-25	15–20	الأمراض الفطرية، نقص التغليف، تقلب الأسعار
البطاطا	8000	3.5 -5	25–30	فقد بعد الحصاد، ارتفاع أسعار البذور والمدخلات
اللوزيات	4,200	0.2 – 0.6	10–15	نقص الأصناف المحسنة، القطاف اليدوي، الآفات

***سلسلة القيمة لكل محصول**

المدخلات ← الإنتاج ← الحصاد ← التعبئة والتغليف ← التخزين ← التسويق المحلي/التصدير المستهلك النهائي

***أما في سلسلة القيمة للبطاطا**

المدخلات ← الإنتاج ← الحصاد ← التئام الجروح ← التعبئة والتغليف ← التخزين ← التسويق المحلي/التصدير ← المستهلك النهائي

والبطاطا التصنيعية تذهب للتصنيع قبل التسويق

أ. البندورة

مؤشرات رئيسية:

- متوسط العائد للمزارع: 15,000–20,000 شيكل/ دونم
- نسبة الفقد بعد الحصاد: 15–20%
- فرص التحسين: التغليف الحديث، التبريد بعد الحصاد، استخدام أصناف مقاومة للأمراض.

ب. البطاطا

مؤشرات رئيسية:

- متوسط العائد للمزارع: 2,000–2500 شيكل/ دونم
- نسبة الفقد بعد الحصاد: 25–30%
- فرص التحسين: تحسين التخزين، استخدام أصناف عالية الإنتاجية، التدريب على معالجة ما بعد الحصاد

ج. اللوزيات

مؤشرات رئيسية:

- متوسط العائد للمزارع: 8,000–12,000 شيكل/ دونم
- نسبة الفقد بعد الحصاد: 10–15%
- فرص التحسين: الاستثمار في التحويل الغذائي، تطوير قنوات التصدير، تحسين أساليب التجفيف والتخزين

السياسات القائمة في القطاع الزراعي الفلسطيني

- القوانين الزراعية والتشريعات الأساسية

- **قانون الزراعة الفلسطيني رقم 2 لسنة 2003**

- ينظم الإنتاج الزراعي، التصنيع، والتسويق.
- يسمح بإنشاء مجالس أو لجان تسويقية متخصصة للمحاصيل.
- يشجع الإنتاج وفق خطط وطنية، ويركز على الإرشاد الزراعي وتحسين الإنتاج.
- **الفجوة العملية:** معظم البنود غير مفعلة على الأرض، خاصة فيما يتعلق بتفعيل مجالس تسويقية وتنظيم العلاقة بين المزارعين والتعاونيات.

- **قانون التعاونيات رقم 20 لسنة 1922 المعدل**

- يتيح إنشاء التعاونيات وتحديد أنظمة عملها.
- يفتقر لتعزيز دور التعاونيات الزراعية في سلاسل القيمة، ولا يوجد نظام تصنيف أو مساءلة للتعاونيات.

- الاستراتيجيات والخطط الوطنية

- **الخطة الوطنية للتنمية الزراعية (2023–2028)**

- تهدف إلى تطوير الإنتاج الزراعي، تحسين الري والزراعة الذكية، وتعزيز الأمن الغذائي.

- **التحديات:** ضعف التطبيق الفعلي بسبب نقص التمويل والبنية التحتية.

• **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (2024–2030)**

- تهدف إلى دعم المجتمعات الريفية، تحسين سبل العيش، وتمكين النساء والشباب.

- **التحديات:** محدودية الدعم الفني والتمويل المحلي، وغياب تكامل تنفيذي مع السلطات المحلية.

• **سياسات التسويق والدعم المؤسسي**

- وجود توجيهات لتعزيز التسويق الزراعي المحلي والتصدير، ودعم الجمعيات التعاونية.

- **الفجوة:** غياب آليات ملموسة لتسهيل التسويق العادل، وانخفاض تأثير السياسات على الحد من سيطرة الوسطاء على الأسعار.

- **السياسات المالية والدعم الزراعي**

• دعم مالي متقطع من وزارة الزراعة والجهات المانحة.

• برامج تمويل زراعي محدودة تستهدف بعض التعاونيات والمزارعين.

• **الفجوة:** غياب صناديق تمويل مرنة للفئات المهمشة (نساء، شباب، صغار مزارعين)، وعدم توحيد معايير توزيع التمويل.

- **السياسات البيئية والزراعية**

• تشجيع استخدام الري بالتنقيط والزراعة الذكية مناخيًا (جزء من الخطة الوطنية).

• دعم جزئي للممارسات البيئية المستدامة مثل إدارة المخاطر الزراعية.

• **الفجوة:** ضعف تطبيق التقنيات الحديثة على نطاق واسع، ونقص الدعم الفني للابتكار الزراعي.

- **السياسات المتعلقة بالنساء والشباب**

• وجود برامج نوعية محدودة لتعزيز مشاركة النساء في الزراعة والتصنيع المنزلي.

• غياب سياسات واضحة لدعم تمكين الشباب في استخدام التقنيات الحديثة أو ريادة الأعمال الزراعية.

- **الحوكمة والإشراف المؤسسي**

• تنظيم زراعي متعدد الجهات: وزارة الزراعة، الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد، ووزارة العمل.

• **الفجوة:** تشتت الصلاحيات، ضعف التنسيق بين الجهات، ونقص الرقابة على جودة الإنتاج والتسويق، ما يترك الفجوات في سلاسل القيمة دون معالجة.

ملخص الفجوات في السياسات القائمة

المجال	الفجوة الرئيسية
التشريعات	عدم تفعيل بنود قوانين الزراعة والتعاونيات على الأرض
التمويل	غياب صناديق تمويل مرنة للفئات المهمشة
البنية التحتية	ضعف دعم الطرق الزراعية، التعبئة والتغليف والتخزين المبرد
الحوكمة	تشتت الصلاحيات وضعف الرقابة
النساء والشباب	محدودية البرامج النوعية لتمكين الفئات المهمشة
الابتكار	نقص دعم التقنيات الزراعية الذكية والتسويق الرقمي

المنهجية المتبعة في الدراسة

تم اعتماد منهجية تحليلية شاملة، شملت:

- مراجعة الإحصاءات الرسمية والتقارير الزراعية.
- مقابلات مع مزارعين وممثلين عن جمعيات زراعية. حيث تمت مقابلة اكثر من 120 مزارعا من محافظات جنين وطوباس و12 جمعية زراعية في نفس المحافظات.
- دراسة أثر الحرب على سلاسل القيمة من خلال المقابلات والاجتماعات مع المزارعين ووزارة الزراعة.
- اعتمدت الدراسة على منهجية تحليلية واستكشافية تجمع بين البحث الكمي والنوعي.
- **الهدف الرئيسي:** تقييم واقع سلاسل القيمة لمحاصيل البندورة، البطاطا، واللوزيات في شمال الضفة الغربية، وتحديد التحديات والفرص لتحسين وصول المزارعين إلى الموارد وتعزيز الإنتاجية والاستدامة.

أدوات جمع البيانات

- تم استخدام أدوات متعددة لضمان شمولية الدراسة ودقة النتائج:
- الملاحظة الميدانية المباشرة
- زيارات ميدانية للمزارع في مناطق طوباس، جنين.
- رصد الأساليب الزراعية، نظم الري، تقنيات الزراعة، وإجراءات ما بعد الحصاد.
- تسجيل التحديات البيئية والإنتاجية على الأرض.
- المقابلات شبه المنظمة
- مقابلات مع المزارعين، ممثلي التعاونيات، المسؤولين المحليين، وممثلي وزارة الزراعة.
- جمع معلومات حول الإنتاج، التسويق، الوصول إلى الموارد، العقود الزراعية، وأساليب التمويل.

الوثائق والسياسات

- مراجعة القوانين الزراعية، الخطط الاستراتيجية الوطنية، سياسات التمويل، والتقارير الرسمية للتعاونيات الزراعية.

• ربط الواقع الميداني بالإطار القانوني والسياسات القائمة.

تحليل سلاسل القيمة

• رسم خريطة سلسلة القيمة لكل محصول، بدءًا من الإنتاج، الحصاد، التجميع، النقل، التخزين، التصنيع، وحتى التسويق المحلي والدولي.

• تحديد العوامل المؤثرة على القيمة المضافة لكل مرحلة.

المنهج التحليلي

• تحليل عوامل القوة والضعف والفرص والتحديات (SWOT) لكل محصول وسلسلة القيمة.

• ربط النتائج بالممارسات العالمية للتوصيات العملية.

نطاق الدراسة

• المجال الجغرافي: مناطق شمال الضفة الغربية (طوباس، جنين).

• المحاصيل المشمولة: البندورة، البطاطا، اللوزيات.

• الفئات المستهدفة: صغار المزارعين، التعاونيات الزراعية، النساء والشباب العاملين في الزراعة، ومسؤولي المؤسسات الحكومية.

التحديات التي تواجه سلاسل الإنتاج للمحاصيل الثلاث

أولاً: البندورة

1. الإنتاجية والموارد الزراعية

• محدودية المياه والري المنتظم خاصة في المناطق الجافة والمهددة بالمياه.

• الاعتماد على أساليب زراعية تقليدية تؤدي إلى انخفاض الغلة وجودة المنتج.

2. الأمراض والآفات

• انتشار الأمراض الفطرية والبكتيرية (مثل البياض الدقيقي وعفن الجذر)، وزيادة تكاليف المكافحة.

• ضعف تطبيق الادارة المتكاملة للآفات (IPM).

3. التسويق والقيمة المضافة

• ضعف الربط مع الأسواق، وعدم استقرار الأسعار.

• فقدان المنتجات خلال النقل والتخزين بسبب نقص مرافق التبريد والتخزين الملائمةوالنقل البرد والتكديس.

ثانياً: البطاطا

1. الموارد الزراعية والتربة

• تعرض أجزاء من الأراضي للملوحة وضعف الصرف، مما يقلل جودة المحصول.

• قلة استخدام التقاوي المعتمدة والجيدة.

2. الأمراض والآفات

• الإصابة بأمراض مثل اللفحة المبكرة والمتأخرة.

- استخدام محدود لمبيدات آمنة وملائمة للممارسات المستدامة.
- كثرة المبيدات الفاسدة في الأسواق.

3. التحديات التسويقية

- اعتماد التسويق المحلي فقط وقلة التصدير.
- المنافسة مع محاصيل أخرى تؤثر على السعر والعائد الاقتصادي.
- إغراق الأسواق بالمنتجات من الاحتلال.

ثالثاً: اللوزيات

1. البيئة والتربة

- التغير المناخي، والجفاف، والطقس المتقلب يؤثر على نمو الأشجار وإنتاجية الثمار.
- التربة في بعض المناطق فقيرة بالمواد المغذية الأساسية.

2. الإنتاج والرعاية

- ضعف تقنيات التقليم والتسميد، وتأخر المزارعين في تطبيق الأساليب الحديثة.
- صعوبة التحكم في الري والتسميد للأشجار المنتشرة على مساحات واسعة.

3. التسويق والتصنيع

- ضعف وجود سلاسل تسويقية متكاملة للمنتجات.
- محدودية فرص القيمة المضافة (تحميص، تعبئة، تكسير).

التحديات المشتركة بين المحاصيل الثلاث

- الوصول المحدود للتمويل والخدمات الزراعية.
- غياب بنية تحتية متطورة للتخزين والنقل والتعبئة.
- التأثر بالتقلبات السعرية بسبب ضعف التنظيم والتعاون بين المزارعين والتجار.
- نقص التدريب الفني والدعم الفني المستمر لتطبيق الممارسات الزراعية الآمنة والمستدامة.
- قيود الوصول إلى الأراضي والموارد المائية.
- ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية.
- ضعف البنية التحتية للتسويق والتخزين.
- إغراق الأسواق بمنتجات الاحتلال
- تأثيرات النزاع على حركة التجارة وزيادة الفقد بعد الحصاد.

التوصيات

1. توصيات للحكومة الفلسطينية

- تفعيل وتحديث الأطر القانونية الخاصة بالزراعة والتعاونيات والعمل الزراعي لضمان تنفيذ فعال ومستدام.
- تخصيص ميزانيات مستدامة لدعم البنية التحتية الزراعية، خاصة في مناطق (C) حيث التحديات أكبر.
- تعزيز التنسيق بين الوزارات المعنية لضمان تكامل السياسات والبرامج الزراعية والتمويلية.
- دعم برامج التمكين النوعي خاصة للنساء والشباب في سلاسل القيمة الزراعية، عبر برامج تدريبية وتمويلية.
- تطوير آليات متابعة وتقييم شفافة تشارك فيها جميع الجهات المحلية والدولية.

2. توصيات للمانحين والمؤسسات الداعمة

- تركيز الدعم على مشاريع البنية التحتية الزراعية والتقنيات الحديثة بما يحقق تنمية مستدامة.
- تمويل برامج تمكين النساء والشباب ودعم ريادة الأعمال في المناطق الريفية.
- العمل على دعم إنشاء صناديق تمويل زراعي مرنة تضمن الوصول للتمويل بشروط مناسبة.
- تعزيز دعم الحوكمة والتنسيق بين الجهات الفلسطينية المختلفة لتجنب التكرار وزيادة الفاعلية.
- تشجيع الشراكات متعددة القطاعات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

3. توصيات للبلديات والمجالس المحلية

- المبادرة بتطوير البنية التحتية الزراعية (طرق، تخزين، تبريد) بالتعاون مع الجهات الحكومية والمانحين.
- تسهيل إجراءات التراخيص والبناء للمزارعين والتعاونيات خاصة في المناطق الزراعية
- دعم التعاونيات الزراعية من خلال تقديم خدمات فنية وإدارية وتشجيع العمل التعاوني.
- تعزيز البرامج المجتمعية لزيادة وعي النساء والشباب بأهمية المشاركة في سلاسل القيمة.
- العمل على بناء شراكات محلية لتسهيل التسويق وتطوير المشاريع الزراعية.

4. توصيات للجهات الأكاديمية والبحثية

- تنفيذ دراسات بحثية معمقة لتحليل تحديات واحتياجات سلاسل القيمة الزراعية وفقًا للسياق الفلسطيني.
- تطوير برامج تدريبية متخصصة تستهدف بناء القدرات التقنية والإدارية للمزارعين، خاصة النساء والشباب.
- تعزيز البحث والابتكار في الزراعة الذكية والتقنيات المناسبة للظروف المناخية والبيئية المحلية.
- توفير بيانات ومؤشرات دقيقة تسهل صنع القرار وتخطيط السياسات الزراعية والتنموية.
- العمل على بناء شراكات مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية لدعم مشاريع التنمية الزراعية.

التوصيات السياساتية

1. سياسات لتحسين الوصول إلى الموارد:

- تخصيص حصص عادلة من مياه الري لصغار المزارعين
- تفعيل برامج تمويل زراعي ميسّر عبر البنوك ومؤسسات الإقراض
- تخصيص أراضٍ حكومية للمزارعين غير المالكين ضمن برامج التأجير طويل الأمد

2. تمكين التعاونيات الزراعية:

- دعم الجمعيات التعاونية في الجوانب الفنية والمالية والإدارية
- تسهيل تسجيل التعاونيات الجديدة وتحديث أنظمتها الداخلية
- تعزيز التسويق الجماعي والتجهيز المشترك من خلال التعاونيات

3. تحسين الروابط في سلاسل القيمة:

- إنشاء مراكز تجميع وتوضيب وتخزين في المناطق الزراعية
- تشجيع الشراكات بين المنتجين والمصنعين والتجار من خلال عقود إنتاج مسبقة
- تطوير نظم تتبع وضمان جودة المنتجات من المزرعة حتى السوق

4. تعزيز الابتكار الزراعي:

- ربط المزارعين بمراكز البحث والتطوير الزراعي
- تعميم نماذج الزراعة الذكية مناخيًا
- إدخال تقنيات منخفضة الكلفة لتحسين الري والإنتاج (كالبيوت البلاستيكية الذكية)

5. حماية الفئات المهمشة:

- إدماج النساء والشباب ضمن البرامج الزراعية والخدمات الفنية وفق خطة منهجية تراعي تحقيق عناصر التمييز والميول والاهتمامات الفردية.
- ربط الحماية الاجتماعية ببرامج الدعم الزراعي.
- اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي لصالح الفئات الأكثر تهميشًا.

الجهات المستهدفة

- وزارة الزراعة
- وزارة الاقتصاد الوطني
- وزارة المالية
- هيئة العمل التعاوني
- الجهات المانحة والشركاء الدوليين : مثل FAO، WFP، GIZ، DGD، Oxfam)
- منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص الزراعي

التوصيات التنفيذية: تم تطوير ملخص التوصيات الختامي بناءً على تحليل الواقع القائم، المخرجات الميدانية لورش العمل، والثغرات في السياسات والممارسات، وقد تمت صياغتها وفقًا لمعايير SMART) محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، واقعية، مرتبطة بزمن)، وفق التالي:

أولًا: توصيات قصيرة الأجل (6 – 18 شهرًا)

الرقم	التوصية	الجهة/الجهات المنفذة المقترحة	مؤشر القياس
1	إعداد سجل وطني موحد لسلاسل القيمة الزراعية يتضمن خرائط سلسلة القيمة والتدخلات الحالية	وزارة الزراعة، الجامعات، الشركاء الدوليين	نموذج متابعة لقياس التقدم على مختلف الأصعدة للحكم على مدى امتثال التطبيق لخط القياس و الأثر وان يكون السجل إلكترونيًا وورقيًا خلال 12 شهر
2	تطوير كتيبات إرشادية للمزارعين حول سلاسل القيمة الموجهة للسوق المحلي والتصدير	الإغاثة الزراعية، التعاونيات، FAO وزارة الزراعة	عدد الكتيبات المطبوعة والموزعة
3	تشكيل لجان تنسيقية محلية لسلاسل القيمة حسب المحصول في كل محافظة (مثل لجنة البطاطا في طوباس)	مديريات الزراعة، التعاونيات ومندوب عن القطاع الخاص	عدد اللجان المُفعّلة
4	إطلاق منصة إلكترونية تفاعلية لعرض أسعار المدخلات والمنتجات في كل سلسلة	وزارة الاقتصاد، القطاع الخاص	عدد المستخدمين النشطين للمنصة
5	إجراء حملات توعية قانونية مبسطة للتعاونيات والمزارعين حول حقوقهم في سلاسل القيمة	وزارة الزراعة , هيئة العمل التعاوني	عدد الحملات وتاثيرها على تغيير أعضاء التعاونيات

ثانيًا: توصيات طويلة الأجل (سنتان فأكثر)

الرقم	التوصية	الجهة/الجهات المنفذة المقترحة	مؤشر القياس
1	تعديل المواد القانونية الخاصة بتنظيم التعاونيات الزراعية (قانون التعاونيات رقم 20 لسنة 2000) لتشمل وضوحًا في الأدوار داخل سلاسل القيمة	مجلس الوزراء، وزارة الزراعة، المجلس التشريعي	تبني تعديلات قانونية منشورة رسميًا
2	تطوير بنية تحتية تسويقية في كل محافظة (مراكز فرز وتدريج، مستودعات تبريد، أسواق جملة متخصصة)	البلديات، وزارة الحكم المحلي، التمويل الدولي	عدد المرافق التشغيلية الجديدة
3	تعزيز الشراكة بين الجامعات والمزارعين من خلال وحدات بحث وتطوير لابتكار تقنيات إنتاج وتسويق	الجامعات (خاصة النجاح، القدس المفتوحة، الخليل وفلسطين التقنية)، التعاونيات	عدد المشاريع التطبيقية المنفذة

4	إنشاء صندوق تمويل متخصص في سلاسل القيمة الزراعية يقدم قروضًا وتسهيلات مالية للفئات المهمشة	سلطة النقد، مؤسسات التمويل الأصغر، وزارة المالية	حجم التمويل المقدم وعدد المستفيدين
5	دمج مناهج سلاسل القيمة الزراعية في برامج التعليم المهني والزراعي في المدارس والجامعات	وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم العالي	عدد البرامج التعليمية الجديدة

النتائج والحلول المقترحة :

النتائج الرئيسية للحالة الراهنة لسلاسل القيمة الزراعية (البندورة، البطاطا، اللوزيات) في شمال الضفة الغربية

1. تحديات الوصول إلى الموارد الأساسية

- **المياه:** محدودية الوصول إلى المياه بسبب القيود الإسرائيلية على حفر الآبار وإقامة خزانات مياه، خصوصًا في مناطق "C".

- **الأراضي:** صعوبة الحصول على أراضٍ للاستثمار طويل الأجل، وغياب خطط إيجار أو دعم للأراضي غير المملوكة.

- **التمويل:** اعتماد المزارعين على الوسطاء والتجار لتمويل المدخلات، مع غياب صندوق تمويل مرن للفئات المهمشة (نساء، شباب، صغار مزارعين).

2. ضعف البنية التحتية الزراعية وسلاسل التبريد والتخزين

- نقص غرف التبريد والمستودعات، ضعف الطرق الزراعية، وانقطاع الكهرباء في مواسم الذروة الإنتاجية.

- محدودية آليات التعبئة والتغليف الحديثة والمعايير الصحية، خاصة في مراحل ما بعد الحصاد.

3. غياب الشفافية والحوكمة في سلاسل القيمة

- سيطرة عدد محدود من الوسطاء والتجار على مدخلات الإنتاج والتسويق، ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض العوائد للمزارعين.

- ضعف التنسيق بين الوزارات والجهات الرسمية والتعاونيات، وعدم إشراك المزارعين في القرارات المتعلقة بالأرض والمياه والتسويق.

4. الفجوات القانونية والتنظيمية

- وجود نصوص قانونية غير مفعلة (قانون الزراعة رقم 2 لسنة 2003، قانون التعاونيات)، خاصة ما يتعلق بإنشاء مجالس تسويقية وتنظيم التعاونيات.

- غياب تشريعات أو سياسات لحماية العمال الزراعيين، وخاصة النساء والشباب الموسميين.

- عدم وجود إطار قانوني للزراعة التعاقدية أو نظم تتبع الجودة في المنتجات.

5. ضعف إدماج الفئات المهمشة

- النساء يقتصر دورهن على التعبئة اليدوية والتجفيف، بدون حماية اجتماعية أو دعم قانوني- الشباب لديهم رغبة في استخدام التكنولوجيا، لكنهم يفتقرون إلى التمويل والحاضنات الزراعية لتطبيق الزراعة الحديثة.

6. نقاط القوة والفرص

- خبرة تراكمية لدى المزارعين، وجود أراضٍ خصبة، واهتمام متزايد من الجهات الداعمة.

- فرص لتطوير منتجات ذات قيمة مضافة (صلصات البندورة، الرقائق والنشا من البطاطا، الزيوت والمربيات من اللوزيات).

- إمكانية إدخال تقنيات رقمية لمتابعة سلسلة التوريد وتحسين التسويق.

الحلول والسياسات المقترحة لتجاوز التحديات

1. تحسين الوصول إلى الموارد الأساسية

- تخصيص حصص مياه عادلة لصغار المزارعين، وتسهيل إنشاء خزانات مياه وتجميع مياه الأمطار في المناطق المسموح بها.

- توفير أراضٍ حكومية للمزارعين غير المالكين ضمن برامج تأجير طويلة الأمد.

- إنشاء صندوق تمويل زراعي مرن لدعم النساء والشباب والصغار، مع ضمانات حكومية.

2. تطوير البنية التحتية الزراعية وسلاسل التبريد

- إنشاء غرف تبريد ومراكز فرز وتخزين حديثة في المناطق الزراعية.

- تحسين الطرق الزراعية وشبكات الكهرباء والمياه لدعم النقل والإنتاج.

- دعم التعاونيات في عمليات التعبئة والتغليف وفق معايير صحية معتمدة.

3. تعزيز الحوكمة والشفافية

- تفعيل اللجان الزراعية المحلية ومجالس التسويق المتخصصة لكل محصول.- تطوير منصات رقمية لتسويق المنتجات وربط المزارعين مباشرة بالأسواق المحلية والمؤسسية.

- اعتماد آليات مراقبة وضبط الجودة ضمن سلاسل القيمة.

4. إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي

- تعديل القوانين الزراعية والتعاونية لتفعيل مواد إنشاء مجالس تسويقية وتنظيم العلاقة بين المزارعين والتعاونيات والوسطاء.

- اعتماد سياسات وطنية للزراعة التعاقدية، وحماية حقوق العمال الزراعيين، مع إدماج الحماية الاجتماعية للنساء والشباب الموسميين.

- وضع سياسات واضحة لدعم ريادة النساء والشباب وتمكينهم في سلاسل القيمة.

5. تعزيز الابتكار الزراعي والتحول الرقمي

- إدخال تقنيات الزراعة الذكية مناخيًا (ري بالتنقيط، البيوت البلاستيكية الذكية، تحسين جودة البذور).

- رقمنة عمليات الإنتاج والتسويق ومتابعة سلسلة التوريد عبر التطبيقات الذكية وأنظمة الاستشعار عن بعد.

- تعزيز الشراكة مع الجامعات ومراكز البحث لتطوير منتجات ذات قيمة مضافة.

6. تمكين الفئات المهمشة

- برامج تدريبية وتمويلية لدعم مشاركة النساء في مراحل ما بعد الحصاد والتصنيع والتسويق.

- برامج تدريب للشباب على الزراعة الرقمية والتكنولوجيا الحديثة، وحاضنات أعمال زراعية.

- اعتماد مبدأ التمييز الإيجابي للفئات الأكثر تهميشًا في جميع برامج الدعم.

أهمية التدخلات والتوصيات لمؤسسات القطاع الزراعي

تشكل التدخلات المقترحة لتعزيز وصول المزارعين إلى الموارد ضمن سلاسل القيمة الزراعية (البندورة، البطاطا، اللوزيات) أداة استراتيجية لمؤسسات القطاع الزراعي الفلسطينية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستويين المحلي والوطني. ويمكن تلخيص أهميتها على النحو التالي:

1. تعزيز الأمن الغذائي والإنتاج المستدام

• تمكن المؤسسات الزراعية من دعم المزارعين في تحسين الإنتاجية وجودة المحاصيل من خلال تطبيق ممارسات زراعية ملائمة للمناخ، استخدام تقنيات الري الحديث، وإدخال أصناف محسنة.

• تقليل الفاقد بعد الحصاد وتحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية الأساسية مثل المياه والتربة، بما يسهم في استدامة الإنتاج الزراعي على المدى الطويل.

2. تمكين صغار المزارعين والنساء والشباب

• تعزز التدخلات قدرة المؤسسات على تصميم برامج دعم تمكّن الفئات المهمشة من المشاركة الفاعلة في سلاسل القيمة الزراعية.

• تطوير مهاراتهم الزراعية والتقنية والتسويقية يزيد من فرصهم الاقتصادية ويقلل من الفجوة بين المزارعين الصغار والكبار، مع توفير فرص عمل جديدة للنساء والشباب في القطاف، التعبئة، التصنيع، والتسويق.

3. تعزيز القدرات المؤسسية والتخطيط الاستراتيجي

• تدعم المؤسسات الزراعية في بناء نظم متابعة ورقابة فعّالة لسلاسل القيمة، وربط الإنتاج بالسوق المحلي والدولي بشكل أكثر شفافية وكفاءة.

• تمكين التعاونيات والجمعيات الزراعية من تنظيم الإنتاج والتسويق الجماعي، وتسهيل الوصول إلى المدخلات والتمويل، مما يعزز استقرار الأسواق وتقليل تأثير الوسطاء.

4. تحفيز الابتكار والتحول الرقمي

• إدخال أدوات الزراعة الذكية، نظم الاستشعار عن بعد، وبرمجيات تتبع الإنتاج والمنتجات يزيد من دقة اتخاذ القرار لدى المؤسسات والمزارعين.

• دعم البحث والتطوير وتبني تقنيات جديدة يعزز قدرة القطاع الزراعي على مواجهة التحديات المناخية والاقتصادية وتحقيق القيمة المضافة للمنتجات.

5. تعزيز التعاون والشراكات

• تشجيع التعاون بين القطاعين العام والخاص، المؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني يتيح تبادل المعرفة، التمويل، والخبرة الفنية.

• يساعد على توسيع نطاق التأثير وتحقيق الاستدامة من خلال استراتيجيات مشتركة لتطوير البنية التحتية، الأسواق، والتمويل الزراعي.

6. تطوير السياسات والتدخلات العملية

• توجيه السياسات الزراعية وفق الأدلة الميدانية يضمن تلبية احتياجات المزارعين الفعلية، مع تقليل الفجوات في الوصول إلى الموارد، وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي.

• يتيح للمؤسسات صياغة برامج قصيرة وطويلة الأجل قابلة للقياس، مرتبطة بأهداف واضحة لتعظيم أثر التدخلات الزراعية على الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.

الآراء والمعلومات الواردة في هذا المنشور تعبّر عن وجهة نظر الباحث حصراً، ولا تعكس بالضرورة مواقف الممـوّل أو مؤسساته أو أي جهة تمثّله. كما لا يتحمّل المكتب أو أي من مؤسساته أي مسؤولية عن أي استخدام قد يتم للمعلومات الواردة في هذا المنشور.

The opinions and information presented in this publication reflect the views of the researcher only and do not necessarily represent the positions of the funder, its institutions, or any individual acting on their behalf. The office or any of its institutions shall not be held responsible for any use that may be made of the information contained in this publication.

2025/2026